المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

07/01/2013

الصبار: تدني مؤشرات حماية الأطفال من العنف تسائل واضعي السياسات العمومية ومختلف المتدخلين في الميدان

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه رغم مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل وعلى البروتوكولين الإختياريين الملحقين بها، وعلى آليات أخرى ذات الصلة، إلا أن تدني العديد من المؤشرات ذات الصلة بالوقاية والحماية يسائل واضعي السياسات العمومية ومجموع المتدخلين والفاعلين في الميدان.

وأوضح محمد الصبار، بالرباط، في افتتاح ندوة نظمها المجلس وحركة الطفولة الشعبية حول العنف ضد الاطفال بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين بقضية الطفل من ممثلي القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني وأساتذة باحثين وبرلمانيين، أن هذا الوضع يطرح تحديات القيام بمجهودات كبيرة للارتقاء فعليا إلى مستوى مبادئ حقوق الطفل ومصلحته الفضلى، وذلك أخذا بالاعتبار مكونات المقاربة الحقوقية لقضايا الطفولة في شموليتها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وشدد على أهمية هذا اللقاء الذي يسعى إلى معالجة العنف الموجه ضد الاطفال من خلال مقاربة حقوقية اعتبارا لاختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان، كمؤسسة وطنية مختصة في حماية حقوق الانسان والنهوض بها، وكذا من منطلق دور التنشئة الاجتماعية، اعتبارا لمجالات اشتغال واهتمام شريك المجلس «حركة الطفولة الشعبية» وغيرها من منظمات المجتمع المدني. واعتبر الصبار، أن هذا اللقاء يمثل مناسبة للتفكير سويا في الوسائل والطرق الملائمة لترقية حقوق الطفل في المغرب ولمواجهة ظاهرة العنف اتجاه الاطفال، سعيا نحو تحقيق المصلحة الفضلى للطفل بمقاربة تستند على ما تنص عليه الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان عامة، وبالطفل بصفة خاصة، ولاسيما اتفاقية حقوق الطفل، التي شكلت أحد مرتكزات المبادئ التي اعتمدتها مدونة الاسرة في الكثير من مقتضياتها، التي تهم الطفولة، علاوة على مختلف النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة بالطفل مباشرة أو بشكل غير مباشر. ومن جانبه أكد عبد الاله حسنين الكاتب العام لحركة الطفولة الشعبية، أن اختيار الجمعية لموضوع «مناهضة العنف ضد الاطفال» موضوعا لبرنامج عملها برسم 2013، له مبررات تتصل في جزء كبير منها بما تكون لديها من قناعات راسخة بكون درجة العنف ضد الاطفال، بلغت مستويات مهولة في الاساءة لصورة الاطفال داخل المجتمع من جهة، وإسهاما منها في إعمال اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب والبرتوكولات الملحقة بها من جهة أخرى. وأضاف أن من المبررات الاخرى لاختيار هذا الموضوع، المسؤولية الواقعة على عاتق الجمعية، كمنظمة تربوية من منظمات المجتمع المدني، والمتمثلة في مواجهة هذه الظاهرة من خلال المقاربة التربوية لابراز ما للعنف من آثار سلبية ضد الناشئة، وتمكين أطر الجمعية من الادوات المعرفية لتحسيس المجتمع بضرورة احترام حقوق الطفل وصيانة كرامته، وبالتالي تصحيح الصورة النمطية والسلبية التي تجيز العنف، من خلال تاسيس ثقافة مناهضة له، والمساعدة على تحضير آليات للتحسيس بخطورة الموضوع ومصاحبة الضحايا.

يذكر أن هذه الندوة تروم، إثارة الانتباه إلى تفاقم ظاهرة العنف الموجه ضد الطفل، وكذا إغناء النقاش حول دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في المحاربة والوقاية من العنف ضد الاطفال، كما تتوخى المساهمة في تنفيذ أرضية المواطنة من أجل إشعاع ثقافة حقوق الانسان، ولاسيما ما يهم جوانبها المتعلقة بالتربية والتوعية فضلا عن إرساء أسس عمل مشترك ومستمر في الزمن في مجال حقوق الطفل. وبعد ذلك ألقيت عروض تركزت حول محورين أساسيين وهما الجانب المتعلق بالاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف الموجه ضد الاطفال والجانب التربوي عبر إعمال المقاربات التربوية للوقاية من العنف ضد الاطفال والتنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات التربوية في مجال إشعاع ثقافة محاربة العنف.

Le CNDH supervise l'édification à Tinghir de la tombe de feu Larbi Ben Mohamed Ben Zaïd, victime des événements de mars 1973

Rabat, 04 janv. 2013 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a indiqué qu'il a été procédé, vendredi à Tinghir, à l'édification de la tombe de feu Larbi Ben Mohamed Ben Zaïd, l'une des victimes des événements de mars 1973, après identification du lieu d'inhumation de ses restes récemment.

Les funérailles marquées par le cérémonial religieux prévu en la circonstance, se sont déroulées en présence d'une délégation du Conseil national des droits de l'Homme, présidée par son Secrétaire général, Mohamed Sebbar, et la présidente de la commission régionale du Conseil à Errachidia-Ouarzazat, Fatima Arrach, accompagnés du président du Forum vérité et justice, Mustapha Manouzi, de plusieurs acteurs de la société civile, ainsi que des membres de la famille du défunt.

Elles se sont déroulées également en présence du gouverneur de la province de Tinghir et des autorités locales qui avaient supervisé, à cette occasion, la construction de la tombe du défunt, souligne vendredi un communiqué du Conseil.

Ces funérailles s'inscrivent dans le cadre de l'action commune menée par le CNDH et des acteurs de la société civile de Tinghir, et du suivi de la mise en application des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). (MAP). OE---TRA. BW. TR.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشرف على بناء قبر أحد ضحايا أحداث مارس 1973 بعد الكشف عن مصيره

الرباط 04 يناير 2013 /و م ع/ أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنه تم، اليوم الجمعة بتنغير، بناء قبر المرحوم العربي بن محمد بن زايد، أحد ضحايا أحداث مارس 1973 بتنغير، وإجراء المراسيم الدينية وذلك بعدما تم الكشف عن مكان دفنه.

وأضاف بلاغ للمجلس أن وفدا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يترأسه السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس والسيدة فاطمة عراش رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات مرفوقين برئيس منتدى الحقيقة والإنصاف السيد مصطفى المنوزي ونشطاء من المجتمع المدني وعائلة المرحوم العربي بن محمد بن زايد، أحد ضحايا أحداث مارس 1973 بتنغير وبحضور السلطات المحلية وعلى رأسها عامل الإقليم، قام بالإشراف على بناء قبر الفقيد وإجراء المراسيم الدينية الواجبة.

وأشار المصدر ذاته إلى أن هذا العمل يأتي تتميما للمجهود المشترك الذي قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونشطاء من المجتمع المدني بتنغير، وذلك في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وخاصة منها الشق المتعلق باستكمال الكشف عن الحقيقة.

Kenitra

Des Journées du cinéma des Droits de l'Homme

Le film «Jawhara, fille de prison» de Saâd Chraïbi a été projeté, jeudi soir à Kenitra, en ouverture des journées cinématographiques sur le thème des Droits de l'Homme, organisées par le ciné-club de Kenitra en partenariat avec la commission régionale Kenitra-Rabat du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Trois films, puisés dans un répertoire de six films sélectionnés par le CNDH, seront projetées dans le cadre de ces journées qui se poursuivront jusqu'à samedi.

Le film «Jawhara, fille de prison», sorti en 2003, raconte l'histoire de Jawhara, une petite fille née d'un viol dans une prison, où elle sera contrainte de vivre jusqu'à l'âge de six ans aux côtés de sa mère. Avec son regard innocent, elle observe ce monde carcéral et raconte de sa voix juvénile l'histoire de ses parents, sa mère Safia, et son présumé père Saïd.

Le réalisateur du film, Saâd Chraïbi a déjà réalisé 12 courts, moyens et longs métrages pour le cinéma et la télévision. Ses films ont été projetés dans une centaine de festivals à travers le monde et remporté une vingtaine de prix.

Saad Chraïbi est aussi l'un des coréalisateurs du film collectif «les cendres du clos» (1977)

(Rmad Zriba). Les deux autres films programmés durant ces journées sont «la Chambre noire» (Darb Moulay Cherif) de Hassan Benjelloun (2004) et «Mémoire en détention» (Dakirat Mouatakala) de Jilali Ferhati (2004).

Il s'agit d'une rétrospective de films datant de 2003 et 2004, destinée à montrer aux jeunes comment le cinéma marocain a traité «la question des détentions politiques lors des années de plomb», a déclaré à la MAP le président du ciné-club de Kenitra, Mokhtar Aït Omar.

Son association a consacré la tradition d'organiser, en plus de son événement phare le festival Sebou du court métrage, des journées thématiques comme les Journées «le cinéma et la femme». Aït Omar, qui a été parmi les premiers précurseurs du mouvement des ciné-clubs au Maroc et rédacteur en chef de la revue «Etudes cinématographiques», n'a pas écarté la possibilité de monter un festival du cinéma des droits de l'Homme. Mais, a-t-il dit, un tel projet a besoin de suffisamment de fonds pour lui assurer une valeur artistique.

Concernant le festival Sebou du court-métrage, organisé habituellement au cours du mois de mai, Aït Omar a annoncé que la prochaine version sera plus élaborée et les prix plus relevés.

Désormais, a-t-il dit, chaque édition aura un pays hôte. Il a annoncé que l'invité de la prochaine édition pourrait être l'Algérie.

Le ciné-club de Kenitra a signé un accord de jumelage avec les rencontres cinématographiques de Bejaïa. Une journée du festival sera ainsi dédiée à cette ville pour la projection de films de son choix.

الصباح
يومية مغربية شاملة

العقوبات البديلة واكتظاظ السجون موضوع ندوة ببني ملال

خلصت إلى أن الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية ممارسات حاطة من كرامة السجين

ناقشت ندوة حول موضوع « دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون» مجموعة من المشاكل التي تعتري المؤسسة السجنية بالمغرب، وشارك فيها أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة، والمكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب.

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة، بشراكة مع المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب السبت الماضي بحضور والي الجهة محمد فنيد ندوة حول موضوع « دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون»، حضرها قضاة ومحامون وفعاليات حقوقية استمعوا إلى عدد من العروض، كانت مداخل كبرى لمناقشة مجموعة من المشاكل التي تعتري المنظمة السجنية بالمغرب.

افتتح عمال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة، الندوة، مذكرا بالسياق العام الذي يندرج في إطار تفعيل التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية أزمة السجون بالمغرب، مشيرا إلى أن التقرير أفضى إلى عدد من الخلاصات والتوصيات المهمة التي رفعها المجلس إلى مختلف الجهات المسؤولة، سيما ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون.

وأشار البصراوي إلى عدد من الاختلالات الكبرى التي تحول دون تطور منظومة السجون، مؤكدا على ضرورة تجاوز هفوات الاعتقال الاحتياطي وعدم تنفيذ العقوبات للتخفيف من الاكتظاظ الذي أصبح ظاهرة غير محمودة داخل المؤسسات السجنية.

وأكد البصراوي، أن السجون تعكس الواقع السائد داخل المجتمع المغربي، داعيا إلى ضرورة إشراك جميع المتدخلين والفاعلين الحقوقيين من أجل تجاوز هذه الأزمة وتصحيح الاختلالات التي تضمنها التقرير.

من جهته، اعتبر عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، عبد العزيز الناصري، في مداخلته التي تهم وضعية السجون على ضوء التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أزمة السجون بالمغرب مسؤولية مشتركة بين الجميع، سيما أن التقرير دق ناقوس الخطر لما يعانيه السجناء والسجينات من معاناة داخل سجون غير مؤهلة لاحتضانهم، ناهيك عن أساليب حاطة من كرامتهم (الضرب بالعصا وبالأنابيب البلاستيكية، التعليق بواسطة الأصفاد، غرز الإبر والكي والتجريد من الملابس أمام مرأى من السجناء، استعمال عبارات حاطة بالكرامة الإنسانية) مع استمرار تجاوزات تمارس داخل السجون من طرف بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء ما يشكل خرقا للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية وكل الصكوك الدولية ذات الصلة.

وأشار الناصري إلى وجود أماكن خاصة بتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية (أوطيطة)، وعين قادوس، الجديدة، ومركز الإصلاح والتهذيب بالبيضاء..) والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتعذيب في مواجهة المعتقلين، سيما معتقلي السلفية الجهادية، وعدم احترام التدرج في إيقاع العقوبة التأديبية لتناسب المخالفة مع نوع الإجراء التأديبي ووضع المعتقلين في الزنازين التأديبية مباشرة مع تطبيق أقصى مدة في حق البعض منهم، وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها.

وقال عضو اللجنة الجهوية إن عدم تطبيق بعض المقتضيات القانونية من طرف أجهزة الرقابة القضائية التابعة لوزارة العدل، يؤدي إلى المساس بحقوق السجينات والسجناء من قبيل الاستعمال المفرط للاعتقال الاحتياطي والبطء في إصدار الأحكام، وعدم تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد بشروط وعدم تفعيل مصادر الصلح وعدم انتظام زيارات اللجان الإقليمية المنصوص عليها في الفصلين 620 و 621 من قانون المسطرة الجنائية.

وقدم الناصري عددا من الملاحظات حول السجون المغربية كما جاءت في التقرير سيما ما يتعلق « ببعض البنيات التحتية السجنية التي تحسنت في حين أن البعض الآخر مازال يحتاج إلى ترميم وتأهيل بعد أن تأكد أن بعضها لم يشهد أي تأهيل لبنياتها (فاس ومكناس).

من جهته، قال هشام شعيرة، قاض بالمحكمة الابتدائية بقصبة تادلة وعضو المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالدائرة الاستئنافية ببني ملال في عرضه حول «الاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية على ضوء قانون المسطرة الجنائية»، إن المتأمل لنصوص قانون المسطرة الجنائية لن يجد تعريفا محددا لنظام الاعتقال الاحتياطي، بل وحتى أغلب التشريعات المقارنة لم تضع له تعريفا واضحا، إذ اكتفت بالتنصيص على هذا المصطلح في فصول محددة باستثناء التشريع السويسري في قانون العقوبات الذي عرفه في نص المادة 110 منه التي جاء فيها بأنه « يعد حبسا مؤقتا كل حبس يؤمر به خلال الدعوى الجنائية بسبب احتياجات التحقيق ودواعي الأمن».

وأضاف أن الاعتقال الاحتياطي في مفهومه الواسع مفهوم قاربه إلى حد ما القانون المنظم للمؤسسات السجنية، وهو صدور أمر قضائي عن جهة مختصة قانونا بإيداع متهم بارتكابه جناية أو جنحة معاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية، وفق إجراءات وشروط محددة قانونا وقبل صدور حكم نهائي حائز لحجية الأمر المقضي به، مؤكدا أن الجهات القضائية المخول لها الحق في اتخاذ هذا التدبير الاستثنائي أربع جهات قضائية، هي النيابة العامة وقاضي التحقيق والغرفة الجنحية وهيأة الحكم.

وتحدث الشعيري عن طبيعة القيود التشريعية على سلطة التحقيق في اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، وقال إنه لا يمكن اللجوء إلى اعتقال المتهم احتياطيا، إلا إذا كان ملاحقا من أجل ارتكابه جريمة منصوصا عليها قانونا، وشكل وصف جناية أو جنحة معاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية، وعدم توفر ضمانات الحضور والحفاظ على أمن الأشخاص والنظام العام.

وعرف محمد ربيطب، نائب وكيل الملك في عرضه حول «تنفيذ العقوبة على ضوء مبادئ حقوق الإنسان» العقوبة بأنها «الجزاء الذي يوقعه القضاء باسم المجتمع على كل شخص ارتكب فعلا أو مخالفا بذلك القانون الجنائي». وتحدث عن أهداف العقوبة السجنية قائلا إنها تهدف إلى إصلاح الجاني وتقويمه وضمان عدم عودته لارتكاب الفعل الجرمي مرة ثانية، بل تنذر كافة أفراد المجتمع وبدون استثناء أن العقوبة التي لحقت بالمتهم يمكن أن تطول أي شخص من المجتمع ارتكب فعلا مخالفا لنص القانون.

وأجمعت تدخلات الحاضرين على ضرورة توفر القاضي على الجرأة في التعامل مع النصوص القضائية، بدل تطبيقها حرفيا وبالتالي تنامي ظاهرة الاكتظاظ بالسجون المغربية، علما أن الشك أحيانا في المتهم وانعدام الدليل يزج به في السجن.

وانتقد قاض نصوص مدونة السير واصفا إياها بالقاسية، لعدم مراعاة المشرع ظروفا كثيرة غالبا ما تفضي بالسائق إلى السجن في حالة القتل رغم عدم ارتكابه أي خطأ.

ودعا آخرون إلى تعديل المساطر المرتبطة بالضرب والجرح، سيما أن الشهادة الطبية المدلى بها، تصبح مرجعا أساسيا في حكم القاضي على المشتكى به، مؤكدين على ضرورة إرفاق الشهادة الطبية بتقرير طبي يصف الوضعية الصحية للمشتكي لئلا يفسح المجال لمنعدمي الضمير الذين يخالفون القانون للزج بخصومهم في السجن.

واتهم متدخلون السجون المغربية بإعادة إنتاج منحرفين بميزة خاصة بعد أن أكدت الدراسات، أن معظم النزلاء عادوا ثانية إلى السجن، مؤكدين أن السجون المغربية تكرس الجريمة وتنتج مجرمين يلجون أبواب السجن هواة ويغادرونه محترفين.

ودعا فاعلون جمعويون إلى ضرورة تفعيل العقوبات البديلة للتخفيف من الاكتظاظ مع ضرورة متابعة المرضى منهم للتخفيف عنهم بعض معاناتهم.

سعيد فالق (بني ملال)

جانب من المشاركين في الندوة (خاص)